

ومدير السوق، ونظام انعقاد لجنة السوق وإجراءات العمل بها والأغلبية اللازمة لصحة انعقادها، وإصدار قراراتها.

مادة ١٧

على لجنة السوق خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا المرسوم أن تقوم بدراسة وإعداد التنظيمات الأخرى اللازمة لسير العمل في السوق طبقاً للمادة ٣٢٥ من قانون التجارة بما في ذلك شروط إدراج الوسطاء ومساوئهم في السوق وتعرض اقتراحاتها بشأنها على وزير التجارة والصناعة لاستصدار مرسوم بها.

مادة ١٨

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت
جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء
سمد العبدالله الصباح

وزير التجارة والصناعة
جاسم خالد المرزوق

صدر بقصر السيف في : ٥ ذو القعدة ١٤٠٣ هـ.
الموافق : ١٤ أغسطس ١٩٨٣ م.

* قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة

نحن جابر الأحمد الجابر
نائب أمير الكويت
بعد الاطلاع على المواد ٦١، ٦٥، ١٣٥ من الدستور
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

الباب الأول في لجنة المناقصات المركزية

مادة ١

تشكل لجنة للمناقصات العامة تسمى «لجنة المناقصات المركزية»، وتلحق بمجلس الوزراء.

وتختص هذه اللجنة بتلقي المطاءات التي تقدم في المناقصات العامة بالبت فيها وإرساء المناقصة على أصح عطاء، وذلك وفقاً للإجراءات المبينة في هذا القانون.

مادة ٢

لا يجوز للوزارات والإدارات الحكومية أن تستورد أصنافاً أو أن تكلف مقاولين بإجراء أعمال إلا بمناقصة عامة عن طريق لجنة المناقصات المركزية المنصوص عليها في المادة السابقة.

(*) ف ١٩ لسنة ٦٦ باستثناء المناقصات العامة بالتأجير الانتاجية.

ف ٥٤ لسنة ٦٦ بتعديل الجداول المرفقة للقانون ١٩ لسنة ٦٦.

(١) نشر بالعدد رقم ١٤٩٢ من الكويت اليوم الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٤.

مادة ٤

تتألف لجنة المناقصات المركزية من:

- ١ - ستة أعضاء يسمون لمدة سنتين بقرار من مجلس الوزراء . ويجوز إعادة تعيينهم ، ويحدد مجلس الوزراء مكافآتهم ، ويعين من بينهم رئيسا للجنة ورئيسا للرئيس .
- ب - ممثل لوزارة المالية والصناعة .
- ج - ممثل لإدارة الفتوى والتشريع .
- د - ممثل لجهاز مجلس التخطيط .

هـ - ممثل للجهة الحكومية التي طرحت حسابها المناقصة .
و - ممثل للجهة الحكومية التي ستشرف على تنفيذ المناقصة .

ويشترط لصحة انعقاد لجنة المناقصات المركزية حضور ستة من أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس أو نائبه ومثل إدارة الفتوى والتشريع .

مادة ٥

يشترط فيما يقيم بعطاء في المناقصات العامة :

أولاً - أن يكون كويتيًا تاجرًا - فردًا كان أو شركة - مقيماً في السجل التجاري ومسجلاً لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت .

ويجوز أن يكون أجنبياً بشرط أن يكون له شريك أو وكيل كويتي تاجر يعقد رسمي موثق ، شريطة أن تقوم لجنة المناقصات المركزية بوضع نظام خاص لاشتراك الشركة الأجنبية في مناقصات الأعمال الكبيرة .

ثانياً - أن يكون مسجلاً في قوائم تصنيف المقاولين أو الموردین طبقاً لأحكام المواد التالية .

مادة ٦

تقوم أمانة سر لجنة المناقصات المركزية بإعداد قائمة لتسجيل الموردين الذين يقدمون لقيّد أسماؤهم .

ويشترط فيما يسجل في قائمة الموردين أن تتوافر فيه الشروط الواردة في الفقرة أولاً من المادة السابقة .

ويجوز أن تكون المناقصة العامة محدودة ، يقصر الاشتراك فيها على مقاولين معتمدين أسماؤهم في قوائم تدمها الجهة المختصة وتقرها لجنة المناقصات المركزية . ونسرى على المناقصات المحدودة ، فيما عدا ما تقدم ، جميع الأحكام المنظمة للمناقصات العامة .

مادة ٣

استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز للجهة الحكومية أن تستقل باستيراد أصناف أو بالتكليف بإجراء الأعمال بالمارسة أو بالتكليف بإجراء الأعمال بالمارسة أو المناقصة عن غير طريق لجنة المناقصات المركزية إذا لم تزود قيمة المقدم على خمسة آلاف دينار ، ولا يجوز أن يتم التعاقد على هذا الوجه عن نفس الأصناف أو الأعمال خلال الشهر الواحد أكثر من مرة واحدة .

كما لا يجوز تجزئة الصفقة الواحدة إلى صفقات شهرية تكون قيمة كل منها في حدود خمسة آلاف دينار .

ويجوز للجنة المناقصات المركزية فيما زاد على الحدود المبينة في الفقرة السابقة أن تأذن للجهة الحكومية أن تقوم باستيراد أصناف أو بالتكليف بإجراء أعمال بالمارسة إذا رأت من المصلحة ذلك بسبب نوع الأصناف أو الأعمال المطلوبة أو ظروف الاستعجال أو غير ذلك .

وتقوم لجنة المناقصات كذلك بالإذن للجهة الحكومية أن تستري بالمارسة المشتريات المحلية ، على شرط التأكد من صلاحية مواصفاتها وأن لا تريد تكاليفها عن ١٠٪ من أقل تكاليف للمشتريات المشابهة المستوردة .

ويصدر الإذن بناء على مذكرة مسببة من الجهة الحكومية التي تطلبه .

(٣) الفقرة الأولى والثانية مدعلة بالقانون ٨١ لسنة ١٩٧٧ ونصها قبل التعديل هو : استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز للجهة الحكومية أن تستقل باستيراد أصناف أو بالتكليف بإجراء الأعمال بالمارسة أو بالمناقصة عن غير طريق لجنة المناقصات المركزية - إذا لم تزود قيمة المقدم على ألف دينار كويتي ولا يجوز أن يتم التعاقد على هذا الوجه - عن نفس الأصناف أو الأعمال خلال الشهر الواحد أكثر من مرة واحدة .

كما لا يجوز تجزئة الصفقة الواحدة إلى صفقات شهرية تكون قيمة كل منها في حدود ألف دينار كويتي .

ولا يجوز لغاوي هذه الفئة القيام في وقت واحد بتفصيل أعمال يزيد مجموع قيمة ما لم يتم منها على مليون دينار.

الفئة الثالثة :

وتتكون من المقاولين المحليين الذين يسمح لهم بالاشتراك في المناقصات بحيث لا يزيد مجموع قيمة الأعمال التي يقومون بها في وقت واحد على خمسمائة ألف دينار.

الفئة الرابعة :

وتتكون من المقاولين المحليين الذين يسمح لهم بالاشتراك في المناقصات بحيث لا يزيد مجموع قيمة الأعمال التي يقومون بها في وقت واحد على مائتين وخمسين ألف دينار.

مادة ٩

تقوم لجنة التصنيف بتسجيل المقاول في الفئة التي تتفق ومركزه المالي والفني وسابق ما قام به من أعمال. وعليها أن تصدر قرارها خلال شهر من تقديم طلب التصنيف، ويعتبر مرفوضاً كل طلب لم يصدر فيه قرار من اللجنة خلال هذه المدة.

وتخطر اللجنة الطالب بقرارها خلال أسبوع من صدوره وله أن يتظلم إلى لجنة المناقصات المركزية من قرار لجنة التصنيف القاضي برفض تسجيله أو بتصنيفه في فئة أقل من التي يطلبها، ويكون قرار لجنة المناقصات المركزية في هذا الشأن نهائياً.

مادة ١٠

لا يسمح للمنافس، ما لم يكن من مقابلي الفئة الأولى، أن يتعاقد على مقاولات عامة يزيد مجموع قيمتها على الحد الأقصى المخصص له به. كما لا يجوز أن ترعى عليه مناقصات إذا أضيفت قيمتها إلى ما بقي عنده من أعمال عند فتح الظاريف جاوز مجموعها الحد الأقصى. مع مراعاة أحكام المادة الثامنة.

مادة ٧

تكل لجنة المناقصات المركزية تصنيف متهدي المقاولات العامة إلى لجنة تولف من :

١ - عمل للجنة المناقصات المركزية تنتخبه هذه اللجنة، ويكون رئيسا للجنة التصنيف.

٢ - عمل لوزارة الأشغال العامة.

٣ - عمل لوزارة البريد والهاتف.

٤ - عمل لوزارة الكهرباء والماء.

٥ - عمل لوزارة المالية والصناعة.

وتعين لجنة المناقصات المركزية أمين للجنة التصنيف.

وللجنة أن تستعين في أحوالها بمن ترى من الفنيين والخبراء في مختلف أجهزة الدولة.

مادة ٨

تقوم لجنة التصنيف بتصنيف المقاولين بالفعات الآتية :

الفئة الأولى :

وتتكون من المقاولين القادرين على القيام بالمشروعات الإنشائية الكبرى ذات المستوى الهندسي العالي، والتي تزيد تقديراتها المبدئية عن مليون دينار كويتي.

ويجوز لغاوي هذه الفئة الاشتراك في جميع أنواع المقاولات العامة في حدود خمسة ملايين دينار، إلا إذا زادت قيمة المناقصة المطروحة عن هذا المبلغ.

على أنه لا يجوز لهذه الفئة أن تدخل في مناقصات تقل تقديراتها المبدئية عن خمسمائة ألف دينار.

الفئة الثانية :

وتشمل المقاولين ذوي القدرة الفنية والمالية الذين يجوز لهم الاشتراك في مناقصات لا يزيد تقديرها على مليون دينار.

لا يجوز إدخال تعديلات على المناقصة تتجاوز ٥/١ من مجع قيمتها
دة أو بالنقص ، إلا بموافقة لجنة المناقصات المركزية .

مادة ٦٥

تستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون مشتريات المواد العسكرية لوزارة
الحق وقوات الأمن التي تحدد بمرسوم ، ويسري هذا الاستثناء على مقاولات
أت العسكرية في الظروف الطارئة .

مادة ٦٦

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
، في الجريدة الرسمية .

نائب أمير الكويت
جابر الأحمد الجابر

- في ٢٢ ربيع الأول ١٣٨٤ .

عق ١ أغسطس ١٩٦٤ .

مذكرة إيضاحية

لشروع القانون الخاص بتعديل مادة في قانون المناقصات العامة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤

لما كان الهدف من التنظيم القانوني للمناقصات العامة ، هو الوصول إلى
أفضل العطاءات الملائمة بأقل الأسعار الممكنة . لذلك جرى العمل على أن ينص
في التشريعات المنظمة لهذه المناقصات على ترسية المناقصة على من يقدم أقل سعر
إجمالي من المنافسين متى كل عطاؤه متشبيهاً مع متطلبات وثائق المناقصة إلا إذا
كانت أسعاره منخفضة بصورة غير معقولة لا تدعو إلى الإطغنان وهو ما قرره
المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة عندنا .

ولما كان أحوال هذا الببدأ على إطلاقه قد لا يفسح المجال لتشجيع المنتجات
المحلية في مقام المنافسة بينها وبين مثيلاتها المستوردة من الخارج مع أن تشجيع
هذه المنتجات المحلية واجب على كل دولة على الأقل في سنوات التصنيع الأولى
للبلاد ، لكي تعتمد في وجه المنافسة الأجنبية .

لذلك رؤي تعديل المادة ٤٣ من القانون المذكور رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ ،
بالقدر الذي يحقق هذه الغاية ، وفي الحدود التي تضمن حصول الجهة الحكومية
صاحبة المناقصة على حاجتها من المنتجات المحلية متى كانت مطابقة لشروط
المناقصة ومواصفاتها ، ويسعر مناسب لا يجاوز أقل العطاءات المقدمة عن منتجات
مستوردة بأكثر من نسبة مئوية معينة .

ومن ثم أضيفت فقرة جديدة إلى نص المادة ٤٣ المشار إليها في القانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ تجيز للجنة المناقصات المركزية - في مناقصات توريد
الأصناف - إعطاء الأولوية عند الإرساء ، لأخص عطاء مقدم عن منتجات محلية

لسماع أقواله ولا يمنع نفيه عن الحضور من صدور القرار.

وللمعهد الذي صدرت ضده عقوبة أن يتظلم من القرار إلى الوزراء وفقاً لأحكام المادة (٦٢) من هذا القانون.

مادة ٥٩

إلى أن يتم تصنيف المفاولين وتسجيل الموردين عملاً بأحكام المادتين من هذا القانون، يعمل بتصنيف المروجود حالياً لدى وزارات الدولة حدود اختصاصه.

وتحدد لجنة المناقصات المركزية المدة التي يسري فيها الحكم الوارد في السابقة بشرط أن لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تأليف اللجنة.

مادة ٦٠

تعلم لجنة المناقصات أسعار المناقصة في اللوحة المدة للإعلانات بـ ذات البنى الذي فقت فيه مظاريف المناقصة.

ويجب أن تنشر في الجريدة الرسمية قرارات جميع لجنة المناقصات المـ مالم تقرر للجنة تأجيل نشرها.

مادة ٦١

يكون للجنة المناقصات المركزية أمين سر يعين بقرار من مجلس الوزراء

مادة ٦٢

يجوز لكل ذي شأن التظلم لدى لجنة المناقصات المركزية من قراراتهـ اللجنة أن تجتمع لبحث التظلم بصفة عاجلة، فإذا رأى نصف الحاضرين أعضاء اللجنة أن هناك وجهة نظر للتظلم وجب رفع الموضوع إلى مجلسـ والذي يكون قراره نهائياً.

مادة ٦٣

تعد لجنة المناقصات المركزية الشروط العامة للمزاولة الأعمال وـ التوريد ولما أن تكلف أي جهة تراها بتحضير هذه الشروط.

مادة ٥٥

إذا تخلف المناقص الفائز عن التقدم لتوقيع العقد في الميعاد المحدد له أو عن تقديم الكفالة النهائية، أو انسحب لأي سبب آخر ولم يقدم عذراً تقبله لجنة المناقصات المركزية، خسر تأميمه الأولي، وكان عرضه لأي عقوبة أخرى تفرضها اللجنة كسطب اسمه من قائمة المفاولين والموردين المتمدة شطباً دائماً أو لمدة معينة.

وللمناقص الحق في التظلم من القرارات المبينة في الفقرة السابقة إلى مجلس الوزراء.

مادة ٥٦

في حالة انسحاب المناقص الفائز، تنظر لجنة المناقصات المركزية، بناء على طلب الجهة الحكومية المختصة، في إلغاء المناقصة أو إعادة طرحها أو إمكان إرسائها على المناقص التالي سعراً وفقاً لأحكام هذا القانون.

الباب الرابع أحكام ختامية

مادة ٥٧

المقررات التي توقعها لجنة المناقصات المركزية على المفاولين والموردين

هي:

أ - الأناذار.

ب - تخفيض اللقطة.

ج - الحذف من السجل لمدة معينة أو بصفة دائمة.

ولا تخل هذه المقررات بالحقوق التعاقدية للجهة الحكومية المتعاقدة حسب شروط العقد.

مادة ٥٨

تصدر اللجنة قرارها بالمعقوبة المناسبة لما نسب إلى المفاول بعد استماعه